الباب الأول

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له. أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم وعلى آله وأصحابه أجمعين. فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

قال الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.[١]

أما بعد:

فهذا بحث علمي تحت عنوان "**الوصية الواجبة في نظر السياسة الشرعية (دراسة نقدية على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا،**" مقدم لقسم الأحوال الشخصية في كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بمدينة جمبر لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية وأيضا لزيادة المعلومات العلمية الذي يتحدث عن الانتقاد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا. عسى الله أن ينفع به الجميع فإنه ولي التوفيق والقادر عليه.

---

[١] آل عمران (٣): ١٠٢.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

أ. خلفية البحث

بشرائعه الكاملة، قد قسم الله تعالى قسمة التركة لكل وارث. هذه القسمة مطلقة ولا يسوغ أن يغير شيئا منها أحد. ينبغي لمسلم أن يعتقد أن تقسيم الإرث يدل على عدل الله ورحمته بشرائعه، وأن في هذه الأحكام حكمته خفية كانت أو معلومة. قال الله تعالى:

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾.[٢]

تقسيم التركة حكمه واجب إذا توفرت هذه الشروط الثلاثة، وهي: موت المورث، حياة الوارث، والإرث أي التركة وأدى واجباته عند الحنابلة، وهي: تجهيز الميت. هذا التقسيم لا بد من الضوابط التي قد أثبتها الله كالأصناف المستحقين على الإرث ومن دونهم والنصيب من كل وارث. الأصناف المستحقون على الإرث حددهم الله من ثلاث طرق: بسبب النكاح والنسب والولاء (عتق الرقبة). ومن دونهم من الذين لا يستحقون الإرث الذي قد اتفق العلماء عليهم من ثلاث طرق أيضا: لاختلاف الدين والعبودية والقتل. هذه الضوابط مطلقة في أحكام الإرث الإسلامي ويجب على المسلم تطبيقه ولا يجوز مخالفته لا سيما تغييره.[٣]

---

[٢] النساء (٤): ١١.

[٣] صالح بن فوزان الفوزان، "التحقيقات المرضية"، الرياض، مكتبة دار المنهاج، ١٤٤٠ هـ، ص ٣٥-٥٣.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

حياة المجتمع التعددي عندها مسائل كثيرة. هناك مسلم تزوج بغير مسلمة. وهناك زوجان ينتظران طوال الوقت حضور الأولاد في حياتهما ولكن الله لم يرزق لهما ولدا حتى يتفقا على تبني طفل فيربياه كأنه ولدهما. هذه الأمور قد تشكل في تقسيم الإرث بعد أن توفي صاحب المال. وإن اختلاف الدين وانقطاع النسب مع المورث أمر أساسي من حرمان الشخص من الإرث في الإسلام. وهذا يتعارض مع وجود علاقة وثيقة بين الأفراد في عائلة ووجود الشعور بالحرج إذا اكتشف أنه لا يستحق نصيبه من تركة الميت.

نظرا لمصلحتهم الدنيوية، قررت المحكمة العليا في إندونيسيا تنفيذ الوصية الواجبة للذين لا يستحقون الإرث. والوصية الواجبة هي وصية للورثة أو الأقارب الذين لا يحصلون على نصيب من الإرث من صاحب المال المتوفى لوجود مانع من الشرع. تطبيق الوصية الواجبة لا يتعلق بإرادة الميت. في جميع الأحكام الإسلامية في إندونيسيا، الأبوان بالتبني المتوفيان يعتبر قد تركا الوصية الواجبة مقدارها الثلث لابنه بالتبني.[٤] وهكذا في قرار المحكمة العليا في إندونيسيا رقم 331/ K/Ag/2018 يتضمن حق عائلته الذي يختلف دينهم على الوصية الواجبة بمقدار الثلث.[٥]

لوجود هذا القرار لا يجعل تنفيذ الوصية الواجبة مقبولا لدى المسلمين مطلقا.[٦] في الحقيقة هناك كثير من التعارضات والاختلافات بينهم وهناك أصناف ينتقدون تنفيذ الوصية الواجبة. فعلماء المسلمين سواء كانوا معاصرين كيوسف القرضاوي وأبي زهرة أو متقدمين كأصحاب المذاهب الأربعة

---

[٤] جميع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا فصل ٢٠٩.

[٥] قرار المحكمة العليا رقم 331 K/Ag/2018.

[٦] وهبة بن مصطفى الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دمشق، دار الفكر، مجلد ١٠ ص ٥٦٣.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وسعيد بن المسيب والحسن البصري يختلفون في تنفيذها.[٧] هذا بسبب أن الوصية الواجبة أمر جديد في الدين ولم يذكر في النصوص إما في القرآن أو السنة. ويستند تنفيذ الوصية الواجبة على رغبة تحصيل الشعور بالعدالة لجميع الورثة وأقارب الميت.[٨]

أثبت الشارع أنه يجوز للأمير أن ينظم أمور بلده، سواء كان يتعلق بالأمور الدنيوية أو الأخروية ليكون مصلحة لرعيته. لا يحدد الإسلام حركة الأمير في تنظيم شؤون الرعية. لذلك للأمير قدرة وسيطرة على ذلك. وهذا يهدف إلى تحقق الشرائع الإسلامية في ذلك البلد. وهذا ما يسمى بالسياسة الشرعية، وهي حرية للأمير في تنظيم شؤون رعيته التي لم تذكر في النصوص ولكنها توافق مقاصد الشريعة الرئيسية.[٩]

ولكن في الوصية الواجبة لا بد من نقدها في نظر السياسة الشرعية وهذا يستند إلى وجود الغلط في تقسيم تركة الميت وهو دفعها إلى الأصناف الذين لا يستحقون الإرث[١٠] ولما فيها خلل في ركن من أركان الوصية وهو الإيجاب من الموصي وعدم اعتبار رضاه.[١١] فلذلك الباحثة راغبة في مراجعة

---

[٧] محمد أحمد حسن القضاة، "الوافي في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠ م"، عمان، الجامعة الأردنية، ١٤٣٨ هـ، الكتاب الرابع، ص ٣٠٣٣-٣٠٥.

[٨] Andre Gema Ramadhani, Ngadino, Irawati, "Pelaksanaan Wasiat Wajibah Menurut Kompilasi Hukum Islam dalam Praktek Pengadilan Agama Sambas", Notarius, (٢٠٢٠).

[٩] Muhammad Nurul Fahmi, "Tinjauan *Siyasah Syar'iyah* Terhadap Penetapan Batas Usia Nikah (Studi Kritis Terhadap Penetapan Usia Nikah di Indonesia)", Al-Majaalis: Jurnal Dirasat Islamiyah, (٢٠٢٠).

[١٠] صالح بن فوزان الفوزان، "التحقيقات المرضية"، ص ٣٥-٥٣.

[١١] Nada Putri Rohana,"Wasiat Wajibah dalam Perspektif Hukum Indonesia", Yurisprudentia: Jurnal Hukum Ekonomi, (٢٠٢١).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

تطبيق الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية لحدوث الفجوة بين الأمر الشرعي الذي يأمر بإلحاق الفرائض بأهلها ونظام تنفيذ الوصية الواجبة الذي يقع في إندونيسيا.

ب. تحديد المسائل

بناء على ما ذكرت سابقا، هناك أمران أساسيان لا بد من معرفتهما فتحددت المسائل فيها. وما يلي ذلك الأمران:

١. ما هي أنظمة إثبات الوصية الواجبة في إندونيسيا؟

٢. كيف نظر السياسة الشرعية في النقد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا؟

ج. أهداف البحث

الأهداف من هذا البحث ما يلي:

١. معرفة أنظمة إثبات الوصية الواجبة في إندونيسيا.

٢. تحليل نظر السياسة الشرعية في النقد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا.

د. الدراسات السابقة

من حيث البحوث السابقة لم يوجد بحث عن دراسة نقدية على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا. أما النتائج للبحوث السابقة فيما يلي:

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

١. تحليل نموذج التجديد للأحكام الإسلامية في إندونيسيا بالوصية الواجبة.

Analisis Model Pembaharuan Hukum Islam di Indonesia Melalui Wasiat Wajibah.

هذا البحث كتبه إرسان وأسلتي وخير الناس جمال سنة ٢٠٢٣. الباحثون يستخدمون المنهج الكيفي بنوع الدراسة التحليلية. نتائج البحث تدل على أن الوصية الواجبة لا توافق مفهوم إقامة الشريعة الإسلامية. وجه الاتفاق بين البحثين أن كليهما يبحثان عن الوصية الواجبة وكليهما لا يتفقان مع تنفيذها. ووجه الاختلاف أن هذا البحث سيبحث عن الانتقاد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية.[١٢]

٢. الوصية الواجبة للولد المتبنى في نظر السياسة الشرعية.

Wasiat Wajibah untuk Anak Angkat Perspektif *Siyasah Al-Syar'iyyah.*

هذا البحث كتبه منادي عثمان سنة ٢٠٢١. الباحث يستخدم المنهج الكيفي بنوع الدراسة المكتبية. نتائج البحث تدل على أن تطبيق الوصية الواجبة للولد المتبنى مناسبة وموافقة لمفهوم السياسة الشرعية ولكن لا بد من توثيق منزلة جميع الأحكام الإسلامية في إندونيسيا من قبيل السياسة الشرعية. وجه الاتفاق بين البحثين أن كليهما يبحثان عن الوصية الواجبة. ووجه الاختلاف أن هذا البحث سيبحث عن الانتقاد على تنفيذ الوصية الواجبة من قبل السياسة

---

١٢ Irsan, Aslati, Khairunnas Jamal, "Analisis Model Pembaharuan Hukum Islam di Indonesia Melalui Wasiat Wajibah", Al-Majaalis: Jurnal Dirasat Islamiyah, (٢٠٢٣).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الشرعية من كل وجوه سواء كان للولد المتبنى أو غيره وأما البحث السابق قد بحث عن تنفيذها للولد المتبنى وحده دون غيره ويؤيد نظام تنفيذها.[١٣]

٣. الوصية الواجبة لورثة مختلفي الدين (تحليل على قرار المحكمة العليا رقم 368K/AG/1995).

Wasiat Wajibah bagi Ahli Waris Beda Agama (Analisis terhadap Putusan Mahkamah Agung Nomor: 368K/AG/1995).

هذا البحث كتبه إإين مطمئنة ومحمد صابر سنة ٢٠١٩. الباحثان يستخدمان المنهج الكيفي بنوع الدراسة المكتبية. نتائج البحث تدل على أن تطبيق الوصية الواجبة لورثة مختلفي الدين يستند إلى قرار المحكمة العليا في إندونيسيا باحتمال أن يكون فيه مصلحة. وجه الاتفاق بين البحثين أن كليهما يبحثان عن الوصية الواجبة. ووجه الاختلاف أن هذا البحث سيبحث عن الانتقاد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية.[١٤]

٤. الوصية الواجبة للولد المتبنى غير مسلم والربيب (صياغة قانونية للوصية الواجبة في فصل ٢٠٩ من جميع الأحكام الإسلامية في إندونيسيا وتطويرها).

Wasiat Wajibah kepada Anak Angkat Non Muslim dan Anak Tiri (Formulasi Hukum Wasiat Wajibah dalam Pasal 209 Kompilasi Hukum Islam di Indonesia dan Perkembangannya).

---

[١٣] Munadi Usman, "Wasiat Wajibah untuk Anak Angkat Perspektif *Siyasah Al-Syar'iyyah*", ADHKI*: Journal of Islamic Family Law,* (٢٠٢١).

[١٤] Iin Mutmainnah, Muhammad Sabir, "Wasiat Wajibah bagi Ahli Waris Beda Agama (Analisis terhadap Putusan Mahkamah Agung Nomor: 368K/AG/1995)", DIKTUM: Jurnal Syariah dan Hukum, (٢٠١٩).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

هذا البحث كتبه ختيفة دفي نوفيتاساري سنة ٢٠٢١. الباحثة استخدمت المنهج الكيفي بنوع الدراسة المكتبية والمنهج الوصفي التحليلي. نتائج البحث تدل على أن إخراج الوصية الواجبة للولد المتبنى والربيب وورثة مختلفي الدين موافق للأسباب الاجتماعية ولأساس الأحكام الإسلامية عن الوصية. وجه الاتفاق بين البحثين أن كليهما يبحثان عن الوصية الواجبة. ووجه الاختلاف أن هذا البحث سيبحث عن الانتقاد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية.[١٥]

٥. إعادة الصياغة القانونية لحكم الوصية الواجبة في إندونيسيا نحو إرث الولد المتبنى في نظر الأحكام الإسلامية.

Reformulasi Hukum Wasiat Wajibah di Indonesia terhadap Kewarisan Anak Angkat Perspektif Hukum Islam.

هذا البحث كتبه محمد إحسان وإرما داوي سنة ٢٠٢٣. الباحثان يستخدمان المنهج الكيفي بنوع الدراسة المكتبية. نتائج البحث تدل على أن تطبيق الوصية الواجبة لا تخالف أسس الأحكام الإسلامية بل تأتي من قبلها مصلحة. وجه الاتفاق بين البحثين أن كليهما يبحثان

[١٥] Khotifatul Defi Nofitasari, "Wasiat Wajibah kepada Anak Angkat Non Muslim dan Anak Tiri (Formulasi Hukum Wasiat Wajibah dalam Pasal 209 Kompilasi Hukum Islam di Indonesia dan Perkembangannya)", *Journal of Law and Family Studies*, (٢٠٢١).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

عن الوصية الواجبة. ووجه الاختلاف أن هذا البحث سيبحث عن الانتقاد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية.[١٦]

٦. الوصية الواجبة في نظر الأحكام الإسلامية في إندونيسيا ومقارنتها في البلاد الإسلامية.

Wasiat Wajibah dalam Perspektif Hukum Islam di Indonesia dan Komparasinya di Negara-negara Muslim.

هذا البحث كتبه إيرنيواتي سنة ٢٠١٨. تستخدم الباحثة المنهج الكيفي بنوع الدراسة المكتبية. نتائج البحث تدل على وجود الفرق في تطبيق نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا مع غيره من البلاد الإسلامية. وجه الاتفاق بين البحثين أن كليهما يبحثان عن الوصية الواجبة. ووجه الاختلاف أن هذا البحث سيبحث عن الانتقاد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية.[١٧]

٧. تطبيق الوصية الواجبة في قرارات حل نزاعات الميراث بين الديانات المختلفة في نظر الأحكام الإسلامية.

Penerapan Wasiat Wajibah dalam Putusan Penyelesaian Sengketa Waris Beda Agama Ditinjau dari Perspektif Hukum Islam.

---

[١٦] Muhammad Ichsan dan Erna Dewi, "Reformulasi Hukum Wasiat Wajibah di Indonesia terhadap Kewarisan Anak Angkat Perspektif Hukum Islam", MAQASID: Jurnal Studi Hukum Islam, (٢٠٢٣).

[١٧] Erniawati, "Wasiat Wajibah dalam Perspektif Hukum Islam di Indonesia dan Komparasinya di Negara-negara Muslim", MIZANI: Wacana Hukum, Ekonomi, dan Keagamaan, (٢٠١٨).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

هذا البحث كتبه أحمد بيحقي سنة ٢٠٢١. يستخدم هذا البحث المنهج الكيفي باستعمال منهج البحث القانوني المعيارية والتجريبية. نتائج البحث تدل على أن تطبيق الوصية الواجبة لورثة غير المسلمين يتم لحل تقسيم الإرث مع أن الوصية الواجبة للورثة الكفار تترك مسائل كثيرة لأنها تخالف أحكام الإرث الإسلامي. وجه الاتفاق بين البحثين أن كليهما يبحثان عن الوصية الواجبة. ووجه الاختلاف أن هذا البحث سيبحث عن الانتقاد على نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية.[١٨]

هـ. منهج البحث

تستخدم الباحثة في هذا البحث المنهج الكيفي. المنهج الكيفي هو البحث الذي نتائجه لا يتم حصولها من الإجراءات الإحصائية ولكن يؤكد كيفية الباحث في فهم وتفسير معنى الحوادث والتعامل وعمل الفاعل في حالة معينة بحسب وجهة نظره البحثية.[١٩] عند مولونج المنهج الكيفي له علامات: ذلك البحث يهتم كثيرا بالتجريب والبيئة الطبيعية كمصدر البيانات والباحث كأداة رئيسية وتحليل البيانات الاستقرائية والوصفية، والتركيز بشكل أكبر على المفاهيم والمعارف والنظريات الجديدة.[٢٠]

---

[١٨] Ahmad Baihaki, "Penerapan Wasiat Wajibah dalam Putusan Penyelesaian Sengketa Waris Beda Agama Ditinjau dari Perspektif Hukum Islam", KRTHA Bhayangkara, (٢٠٢١).

[١٩] Feny Rita Fiantika dkk, "Metodologi Penelitian Kualitatif", Padang, PT. Global Eksekutif Teknologi, ٢٠٢٢ ،ص.٣.

[٢٠] Rifka Agustiani dkk, "Metode Penelitian Kuantitatif dan Kualitatif", Makassar, CV. Tohar Media,٢٠٢٢.،١٤٤.ص.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

نوع البحث هو دراسة نقدية. دراسة نقدية هي تعلم شيء بموضوعية وتحليل الأشياء التي لا تناسب مع قيم الحقيقة بشكل حاد، سواء الحقيقة المعيارية، أو الحقيقة المنطقية، أو الحقيقة الواقعية.[٢١] وفي هذا البحث الانتقادات الموجهة إلى الوصية الواجبة جاءت من قبل السياسة الشرعية. أما البيانات لهذا البحث هي بيانات مكتبية بشقيها البيانات الأولوية والثانوية. تأخذ البيانات الأولوية من كتب الوصية والسياسة الشرعية وقرارات المحكمة وجميع الأحكام الإسلامية في إندونيسيا (KHI). أما البيانات الثانوية هي بيانات توثيقية مأخوذة من الأبحاث السابقة كالمقالات والأبحاث الأخيرة. وطريقة جمع البيانات هي القراءة والاطلاع على الكتب والمقالات المتعلقة بالوصية الواجبة والسياسة الشرعية.

ومنهج تحليل البيانات التحليل النقدي والتحليل المقارن. باستخدام هذا المنهج ستحلل الباحثة السياسة القانونية للوصية الواجبة في نظر السياسة الشرعية. وكذلك ستقارن الأنظمة المطبقة بالشريعة الإسلامية المثلى وتقارن أيضا تنفيذها في إندونيسيا بتنفيذها في البلدان الإسلامية الأخرى. وستنتقد الباحثة على تنفيذها وتعطي المقترحات الإصلاحية المستندة على المصلحة والعدالة.

SEKOLAH TINGGI DIRASAT ISLAMIYAH IMAM SYAFI'I
نهج السلف
كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية

[٢١] Ishak Abdurrazaq Bakari, "Studi Kritis terhadap Pemikirian Al-Busiri dalam Kasidah Al-Burdah", (Tesis, Makassar: UIN Alauddin Makassar, ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

و. الإطار النظري

١. تعريف الوصية

تأتي كلمة الوصية من الوصل. إذا قال قائل: وصيت الشيء وصلته أي كأن الوصية كلام يوصى أي يوصل.[٢٢] أما معناها اصطلاحا فقد عرفها العلماء بأنها التبرع بالمال بعد الموت.[٢٣] وهناك تعريف آخر للوصية وهو ما أوجبه الموصي في ماله تطوعا بعد موته أو في مرضه الذي مات فيه. وهذا التعريف أخص من الأول لأن فيه قيدا يدل على أن الوصية لا تشمل العبادات الواجبة الساقطة بموت العبد من غير وصية كالحج والزكاة والكفارات.[٢٤]

وقد حث الإسلام على الوصية للأقارب. قال الله تعالى في سورة البقرة:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾.[٢٥]

وجه الدلالة يدل على مشروعية الوصية للأقارب. وفي دفع الوصية حكم عظيمة، منها إيصال الأجر إلى الميت وزيادة ثوابه.

---

[٢٢] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، "معجم مقاييس اللغة"، القاهرة، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ، مجلد ٦ ص ١١٦.

[٢٣] ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، "المغني لابن قدامة"، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٣٨٩ هـ، مجلد ٦ ص ١٣٧.

[٢٤] الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع"، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٢٨ هـ، مجلد ٧ ص ٣٣٣.

[٢٥] البقرة (٢): ١٨٠.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الوصية لا بد فيها من معروفات ولا يجوز أن يكون فيها منكرات لأنه لا طاعة في مخلوق إلا بالمعروف. ومدار الوصية هو معاملة ما فيها من حق الميت ولا تصح إذا تجاوز عما يملكه.[٢٦] وتلزم الوصية لأجنبي أو لغير الورثة .ومقدار الوصية هو الثلث فأقل ولا يجوز أن يتجاوز أكثر منه إلا بعد رضا الورثة الآخرين. وكذلك لا يسوغ دفعها إلى غيرهم من الورثة إلا بعد رضاهم.[٢٧]

أمر الوصية أوسع من الميراث لأن القاعدة تقول: أن كل من ورث المال صحت الوصية له.[٢٨] وللوصية أربعة أركان وهي موص وموص له وموص به وصيغة الإيجاب من الموصي والقبول من الموصي له. وكذلك الوصية صحت بأحد الطرق الثلاث إما بالعبارة بأن قال الموصي: أوصيت لفلان بكذا، أو بالكتابة إذا لم يقدر على النطق أو الإشارة المفهمة إذا صدر من الأخرس أو معتقل اللسان.[٢٩]

٢. تعريف الوصية الواجبة

الوصية الواجبة هي محاولة لتجديد أحكام الإرث الإسلامي في مسألة الميراث الجديد. الوصية الواجبة بمعنى وصية يجب دفعها إلى أقارب الميت. هذه الوصية من الإجراءات القانونية لحكومة الولاية ليأمر بوجوب إخراج الوصية الواجبة من الميت ليعطيها أقاربه، هذه الوصية ملزمة للوصي أو الميت ويخرج عن سيطرته، سواء كان الميت يكتبها لإعطاء ماله أقاربه أم لا.[٣٠] تقضى الوصية الواجبة إلى أقارب

---

[٢٦] العثيمين، محمد بن صالح العثيمين، "الشرح الممتع على زاد المستقنع"، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٨ هـ، مجلد ١١ ص ١٩١.

[٢٧] صالح بن فوزان الفوزان، "التحقيقات المرضية"، ص ٢٦.

[٢٨] العمراني، أبو الحسن يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، "البيان في مذهب الإمام الشافعي"، جدة، دار المنهاج، ١٤٢١ هـ، مجلد ٨ ص ١٦٤.

[٢٩] وهبة بن مصطفى الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، مجلد ١٠ ص ٤٤٧-٤٤٩.

[٣٠] Nada Putri Rohana,"Wasiat Wajibah dalam Perspektif Hukum di Indonesia", Yurisprudentia: Jurnal Hukum Ekonomi, (٢٠٢١).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الميت المحجوبين من الميراث بمقتضى أحكام الإرث الإسلامي، كورثة مختلفي الدين والولد والآباء بالتبني والصنف المحجوب من الميراث. هذا التطبيق يهدف إلى تحقيق مصلحتهم ومراعاة الصلح بينهم. أما مقدارها الثلث فأقل من الميراث.

الولد بالتبني في أحكام الإرث الإسلامي من أحد الصنف الذي لا يستحق الإرث. ولكن إندونيسيا قد قسم وأعطى نصيب الإرث للولد بالتبني من طريق الوصية الواجبة. ينص في فصل ٢٠٩ من جميع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا:

(1) Harta peninggalan anak angkat dibagi berdasarkan Pasal 176 sampai dengan Pasal 193 tersebut di atas, sedangkan terhadap orang tua angkat yang tidak menerima wasiat diberi wasiat wajibah sebanyak-banyaknya 1/3 dari harta wasiat anak angkatnya.

(2) Terhadap anak angkat yang tidak menerima wasiat diberi wasiat wajibah sebanyak-banyaknya 1/3 dari harta warisan orang tua angkatnya.

(١) يتم تقسيم الأموال الموروثة للأطفال المتبنين بناء على المواد من ١٧٦ إلى المادة ١٩٣ أعلاه، في حين يتم منح الوالدين بالتبني الذين لا يتلقون وصية وصية واجبة تصل إلى ثلث الأموال الموروثة للطفل المتبنى.

(٢) يُعطى الأطفال المتبنون الذين لا يتلقون وصية وصية واجبة تصل إلى ثلث ميراث والديهم بالتبني.[٣١]

[٣١] جميع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا فصل ٢٠٩.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

فقد صرح هذا القانون بأن الأولاد والآباء بالتبني يستحقون نصيب الثلث من تركة الميت من طريق الوصية الواجبة. هذا الشيء يمكن الحصول عليه بقرار المحكمة الدينية فقط. وغيرهم من المحجوبين أن ورثته مختلفي الدين يمكن عليهم الحصول على الإرث بالوصية الواجبة. هذا الأمر يثبت في قرار المحكمة العليا في إندونيسيا رقم 1/Yur/Ag/2018 أن الوصية الواجبة تؤدى إلى الورثة غير المسلمين.[٣٢] وقبل صدور هذا القرار، هذه الوصية قد قررتها أول مرة المحكمة الدينية العليا في جاكرتا ثم ثبتت بقرار المحكمة العليا في إندونيسيا رقم 368/K/Ag/1995.[٣٣] بعد ذلك يصبح هذا القرار فقهيا ومرجعا للحكماء عند مواجهة نفس المسألة.[٣٤] بعد صدور هذا القرار صدر القرار أيضا من المحكمة العليا في إندونيسيا رقم 51/K/Ag/1999 الذي أعلن أن مقدار الإرث لورثة غير المسلمين بنفس المقدار للورثة المسلمين.[٣٥]

٣. تعريف السياسة الشرعية

شؤون السياسة الشرعية واسعة جدا. وعرفها العلماء بعدة تعريفات، منها فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، فيما لم يرد فيه نص خاص صريح. والفقهاء يستخدمون كلمة السياسة في مجال الأحكام التي من شأنها ألا تبقى على وجه واحد ولكن تختلف باختلاف الأحوال والأزمنة. وهذا نوعان إما

---

[٣٢] قرار المحكمة العليا رقم 1/Yur/Ag/2018 .

[٣٣] قرار المحكمة العليا رقم 368/K/Ag/1995 .

[٣٤] Ahmad Baihaki, "Penerapan Wasiat Wajibah dalam Putusan Penyelesaian Sengketa Waris Beda Agama Ditinjau dari Perspektif Hukum Islam", KRTHA Bhayangkara, (٢٠٢١).

[٣٥] قرار المحكمة العليا رقم 51/K/Ag/1999.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الأحكام الثابتة بعرف أو مصلحة مرسلة من أول الأمر كوجود عدة المصاحف في عهد الإسلام، وإما الأحكام الثابتة بنص ولكنها موافقة لعرف وقت التشريع كبيع الحنطة بمثلها كيلا.[٣٦]

وهناك تعريف آخر من السياسة الشرعية وهو تدبير الأمر داخلا وخارجا وتعهده بما يصلحه سواء ورد بذلك نص بالنظر في مآله ودلالاته وموجب حكمه أو لم يرد به نص أصلا، وتشمل كل التدابير والنظم والإجراءات والقرارات ونحوها التي تصدر عن الإمام بقصد تحقيق المصالح العامة. [٣٧]والغاية للسياسة الشرعية هي تدبير شؤون الدولة الإسلامية مع مراعاة مصالح الرعية في مختلف العصور والبلدان.[٣٨]

ينبغي أن يعلم أنه ليس كل سياسة تكون شرعية، بل هناك عدة السياسات المخالفة للشريعة والتي تخالف الشريعة فلا تسمى بالسياسة الشرعية. والسياسية الشرعية مبحثها يدور حول عدة الموضوعات، منها:

١) الوقائع المتعلقة بعلاقة الحاكم بالمحكومين.

٢) الوقائع المتعلقة بعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها في حالة السلم، وفي حالة الحرب.

٣) الوقائع المتعلقة بالضرائب وجباية الأموال.

٤) الوقائع المتعلقة بتداول المال وكيفية تنظيم استثمار هذا المال.

---

[٣٦] عبد العال أحمد عطوة، "المدخل إلى السياسة الشرعية"، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤ هـ، ص ٤٤-٤٧.

[٣٧] خالد علي بني أحمد وحمد فخري عزام، "تغير أحكام السياسة الشرعية، مفهومه وتأصيله وضوابطه نماذج تطبيقية معاصرة"، دراسات علوم الشريعة والقانون، (٢٠١٤).

[٣٨] مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسة الشرعية – جامعة المدينة، جامعة المدينة العالمية، ص ١٧-٢٣.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٥) الوقائع المتعلقة بالنظم القضائية.[٣٩]

وللسياسة الشرعية ضوابط ليكون العمل بها متفقا مع روح الشريعة. والضوابط الشرعية في السياسة الشرعية فيما يلي:

١) أن يكون متفقا مع أحكام الشريعة أو معتمدا على قواعدها الكلية ومبادئها الأساسية.[٤٠]

٢) ألا يخالف دليلا من الأدلة التفصيلية.[٤١]

٣) أن يكون الهدف تحقيق المصالح العامة للأمة.[٤٢]

٤) أن يكون منوطا بالإمام أو نوابه.[٤٣]

ز. خطة البحث

تسهيلا لفهم المسائل الرئيسية في هذا البحث، رأت الباحثة تقسيم هذا البحث إلى أربعة أبواب، وهي فيما يلي:

---

[٣٩] مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسة الشرعية – جامعة المدينة، جامعة المدينة العالمية، ص ١٧-٢٣.

[٤٠] المصدر السابق، ص ١٢.

[٤١] عبد العال أحمد عطوة، "المدخل إلى السياسة الشرعية"، ص ٨٣.

[٤٢] المصدر السابق، ص ٩٥.

[٤٣] محمد محمود أبو ليل، "السياسة الشرعية في تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم المالية والاقتصادية"، (أطروحة، الأردن: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥)

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الباب الأول: المقدمة

أ. خلفية البحث

ب. تحديد المسائل

ج. أهداف البحث

د. الدراسات السابقة

هـ. منهج البحث

و. الإطار النظري

ز. خطة البحث

الباب الثاني: جمع البيانات، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حقيقة الوصية الواجبة، ويندرج تحتها مبحثان:

المبحث الأول: الكلام عن الوصية الواجبة في الإسلام, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الوصية الواجبة في الإسلام

المطلب الثاني: اختلاف العلماء في الوصية الواجبة

المبحث الثاني: الكلام عن الوصية الواجبة في إندونيسيا، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: صورة الوصية الواجبة في إندونيسيا

المطلب الثاني: القوانين المتعلقة بالوصية الواجبة في إندونيسيا

المطلب الثالث: حجج من يوافقها من الباحثين

المطلب الرابع: التشريعات المتعلقة بالميراث والوصية

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الفصل الثاني: حقيقة السياسة الشرعية، ويندرج تحتها مبحثان:

المبحث الأول: تعريف السياسة الشرعية ومجالاتها

المبحث الثاني: ضوابط العدالة والمصلحة في السياسة الشرعية

الباب الثالث: التحليل والمناقشة، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تحليل تنفيذ الوصية الواجبة في إندونيسيا، ويندرج تحتها أربعة مباحث:

المبحث الأول: أصحاب الوصية الواجبة في إندونيسيا

المبحث الثاني: أسباب تنفيذ الوصية الواجبة في إندونيسيا

المبحث الثالث: أهداف تنفيذ الوصية الواجبة في إندونيسيا

المبحث الرابع: تطبيق الوصية الواجبة في إندونيسيا

الفصل الثاني: الآثار القانونية المترتبة من تنفيذ الوصية الواجبة على تقسيم الميراث

الفصل الثالث: الانتقادات الموجهة إلى نظام الوصية الواجبة في إندونيسيا في نظر السياسة الشرعية

الفصل الرابع: المقترحات الإصلاحية في السياسة القانونية المتعلقة بالوصية الواجبة

الباب الرابع: الخاتمة

أ. نتائج البحث

ب. التوصيات

ج. الفهارس

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

١) فهرس الآيات القرآنية

٢) فهرس الأحاديث النبوية

د. المصادر والمراجع

SEKOLAH TINGGI DIRASAT ISLAMIYAH IMAM SYAFI'I
القرآن السنة
نهج السلف
كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية